لليمن وليس لأحدٍ غيرها

أ.د. يحيى بن يحيى المتوكل
yyalmutawakel@yahoo.com

في كل لحظة وعند كل فرصة تحين لأحدنا لتحقيق مآربنا ومصالحنا الخاصة. ألا يكفي هذا الكفر، وخاصة عندما يعتز البعض ويفخر بأن الظروف الحالية والمجتمع الدولي والإقليمي هو الذي يمنع احترابنا ويحمي وحدتنا وكأن اليمن لا يستحق منا حماية أو حرصاً لولا موقف المجتمع الدولي..

>،، كم تبجحنا - وما زلنا - بالشعارات الكاذبة، وكم رفعنا من لافتات زائفة للمزايدة السياسية والتأثير على البسطاء وعوام الناس نحو هذا الاتجاه أو ذاك التيار، وكم نكثنا عهوداً وأخلفنا وعوداً في سبيل مصالحنا الخاصة ومكاسبنا النفعية. ولم تكن اليمن في كل تلك المبادرات والمناسبات لا أولاً ولا ثانياً ولا حتى أخيراً، بل لم تكن موجودة على الإطلاق في ذهن من رفعها وإنما مجرد ورقة تستغل لمزيد من المكتسبات وتحقيق أهداف لا تخدم البلاد لا من قريب ولا من بعيد.والأخطر في ذلك هو عدد الأفراد الذين يشاركون في هذه المخادعات والكم الأكبر الذي يقع تحت تأثيرها مرة تلو الأخرى. فهل آن الأوان أن نصحو اليوم ونتعامل مع القضايا العامة كما هي ودون مبالغة في حب اليمن أو تقديس الواجب، وأن يكون ذلك بعيداً عن الاستغلال الرخيص للعواطف والمشاعر، وفي ذات الوقت تقدير المسئولية تجاه الأعمال المنوطة بكل منا وتحمل المسئولية جراء أي تقصير.

وأقول هذا الكلام لموقفين متشابهين واجهتهما خلال الثلاثة الأيام الأخيرة، أحدهما الاحتفال الذي أقامته مشكورة مؤسسة اليمن للتنمية السياسية والثقافية بحضور رئيس الوزراء لإطلاق حملة للحفاظ على مدينة صنعاء التاريخية بعد أن تعرضت المدينة هي وشقيقتها زبيد للتهديد بسحبهما من قائمة التراث الإنساني. وقد لا يلحظ العابر أي جديد في ذلك، وهنا بيت القصيد. فنشاطنا وأعمالنا لا تقوم إلا على مسائل وقضايا ترتبط بشكل أو بآخر قليلاً أو كثيراً بطرف أجنبي، وكأننا لا ندرك أهمية المدينة ولا نملك الاهتمام الكافي بها لو تركنا دون ذلك التدخل أو التهديد! فهل هذا يجوز أو يمكن أن يقبله العقل السليم. لسنا دون شك ضد المساعدة أو النصح من الداخل أو الخارج، من الشقيق أو الصديق، ولكن نستغرب أن نصبح عاجزين عن القيام بمسئولياتنا في حال تأخر الشقيق أو تلكؤ الصديق، خاصة والكثير من هذه المسئوليات يمكن تمويلها من الأموال والمخصصات العبثية في موازنة الدولة. بل والأغرب أننا ننتظر دائماً حتى تصل الأوضاع إلى أسوأ حالاتها لنقوم بالإصلاح أو التدخل في حين كان يمكن تنفيذ تلك الأعمال وإجراء الصيانة في وقت مبكر وبأقل التكاليف. وينطبق على هذا المثال حالات كثيرة في مشاريع الدولة المبعثرة شرقاً وغرباً وفي ظل استهتار المسئولين وطمع المقاولين والمنفذين من ناحية وغياب المساءلة والمحاسبة من ناحية أخرى.

أما الموقف الثاني فيتعلق بحضوري اجتماع تشاوري في بيروت حول مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية والتي تستهدف أساساً تحسين وضبط إيرادات النفط والغاز بالنسبة لليمن من خلال مطابقة مدفوعات الشركات المنتجة مع الإيرادات التي تسجلها الجهات الحكومية، وكذلك نشر تلك البيانات وإتاحتها للجميع من باب تعزيز الإفصاح والشفافية. وقد ارتبطت شخصياً بهذه المبادرة منذ اقترحها البنك الدولي على الحكومة اليمنية عام 2005 في إطار مصفوفة الإصلاحات والحكم الجيد، حيث عملت مع آخرين لتبنيها والدفع بانضمام اليمن إلى هذه المبادرة، وهو ما تم حتى صدور القرار الجمهوري رقم 155 في أكتوبر 2012 بشأن إنشاء وتنظيم المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية والذي تأخر كثيراً لينص القرار على تشكيل المجلس اليمني للشفافية وتحديد أهدافه ومهامه. ومع ذلك، فإن الحكومة اليمنية ممثلة بالمجلس الذي يضم عدداً لا بأس به من منظمات المجتمع المدني لم تقم بأعمالها خلال تلك المدة الطويلة، وبشكل خاص إعداد التقرير الذي بقيت تؤجله من سنة إلى أخرى، حتى أصدرت المنظمة قراراً بتعليق وضع اليمن التمثيلي كخطوة أولى يستتبعها شطب اليمن كلية من المبادرة. وهنا بدأ المجلس يتحرك، وإن دون المستوى المأمول لطبخ تقرير خلال فترة قصيرة جداً لن يحقق المطلوب، وبعيداً عن المصداقية في تقديم البيانات الصحيحة لا من الجهات الحكومية ولا من الشركات النفطية. وهنا أطرح تساؤلاً أساسياً على هذا المجلس، وهو: هل أن إعداد التقرير هو لغرض تلبية متطلبات المبادرة في حدها الأدنى، أم أن لدينا إيماناً حقيقياً وقناعة أننا بحاجة لضبط حسابات هذا القطاع الهام الذي يُمثل حوالي 70٪ من موارد الخزينة العامة ويتعرض للنهب والعبث على طول سلسلته ابتداءً من الاستكشافات التي تمتد لسنوات طويلة دون الحصول على بيانات ونتائج، إلى الانتاج الذي لا يضبطه إلا أمانة الشركات الأجنبية إن وجدت، إلى التصدير الذي تحمله ناقلات دون رقابة فاعلة، إلى احتساب تكاليف الإنتاج التي تُخصم من قبل الشركات وتشمل ضمن ما تشمل الرشاوى والأتاوات وكذلك المصاريف الخاصة بالمديرين والخبراء بما في ذلك فواتير التسوق والمطاعم، وأخيراً إلى الإيرادات التي تُحصلها خزينة الدولة كمتبقي تجود به أيدي الشركات النفطية على البلاد.

وبعد هذا كله، هل يجوز لنا أن نتعامل مع هذا الموضوع كرد فعل لقرارات المبادرة الدولية أم كضرورة وأولوية تحتمها علينا الحاجة لكل ريال أو دولار يضيع على الدولة جراء التهريب والفساد، بل والإفسوق بهذا البلد الذي نتغنى به ليلاً ونهاراً، ونخدعه ونخونه في كل لحظة وعند كل فرصة تحين لأحدنا لتحقيق مآربنا ومصالحنا الخاصة. ألا يكفي هذا الكفر، وخاصة عندما يعتز البعض ويفخر بأن الظروف الحالية والمجتمع الدولي والإقليمي هو الذي يمنع احترابنا ويحمي وحدتنا وكأن اليمن لا يستحق منا حماية أو حرصاً لولا موقف المجتمع الدولي. حقيقةً لقد بلغنا مبلغ سوء لا نظير له، ووالله لو استطاع البلد أن ينطق لتبرأ منا وطلب أن نكف عن نطق اسمه أو الإشارة إليه، هذا إذا لم يدعنا إلى مغادرة أراضيه حتى لو كان ذلك إلى الجحيم.

وأقول في الختام، لم يعد من مجال أمامنا سوى التغيير الحقيقي والجذري بدءاً بنوايانا وأفكارنا ولتنعكس بعد ذلك على أفعالنا وأعمالنا. ويجب أن لا نحكم على أحد كان من كان إلا من خلال نتائج عمله، ونتائجٌ عمله فقط، وفيما تحققه تلك الأعمال والنتائج للبلاد والعباد وليس لتعزيز مكانته أو تمديد بقائه على كرسيه أو توسيع ثروته، فهل لنا أن نعقل، أم على قلوب أقفالها؟

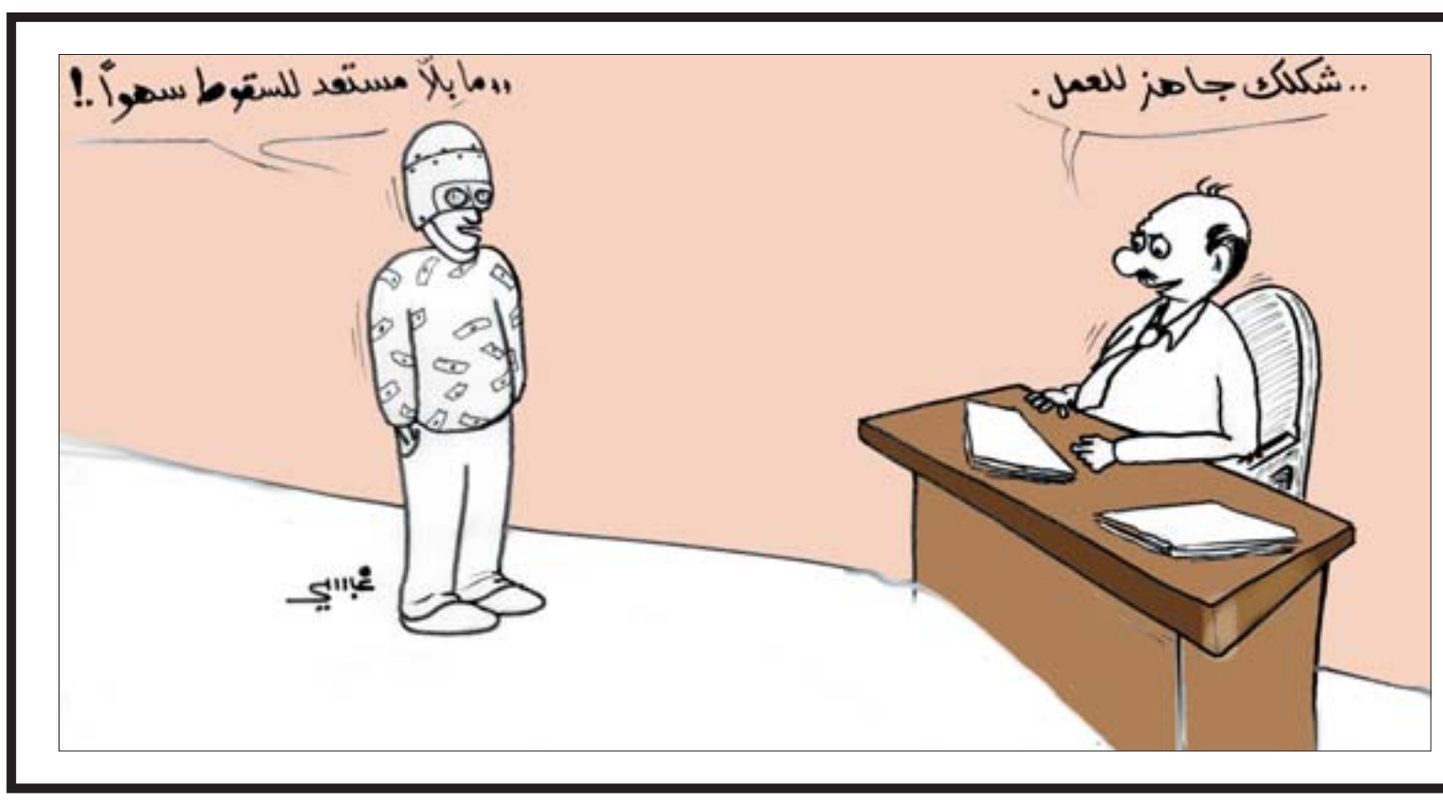

وجهة مطر

أحمد غراب

أي خبطات ؟!

> تعرفون لما نجلس نقول لبعضنا البعض أي خدمات ؟ مع انه مافيش أي خدمة لكن تحسبها بالنية وكأنك قدمت خدمة مع انهما كلمتين لاغير.

وبالمثل يبدو ان الخدمات الاساسية التي تقدمها الحكومة ان كانت خدمات من الاصل ستصبح بالنية يعني مافيش كهرباء بس تسدد الفاتورة على اساس انك استضيت بنيتك ، مافي امان وفيه فلتان بس تدي حق العسكري وكأنه امنك حتى لومايقدر يأمن نفسه ، يعني الشرطة في خدمة الشعب بالنية وليس بالواقع.

تستخدم كروت الاتصالات او الانترنت ويخلص رصيدك بأسرع من السرعة وتسأل نفسك ما اسرع فيقولون لك حتى لو الجهاز طافي انت نويت انك تستخدم النت فجاءت الفاتورة على النية.

ولهذا يقول للشعب ثلث ما نطق يعني بتشغلونا ليل نهار أي خدمات أي خدمات وها نحن وصلنا لها الحكومة اليمنية اول ما تطلع تقول للشعب أي خدمات وبعد شهرين تقوله أي خبطات ،أي حنبات ،أي ازمات أي فلتانات ،أي جرعات ،أي برعات ،اي حق القات .

اذا طلعت الثورة فوتوشوب فالنية كانت فوتوشوب.

واذا طلع الحوار مخضرية فالنية كانت مخضرية.

فهل نحتاج الى تشكيل لجنة تسمى لجنة النيات لتفصل لنا بين النيات السوداء والبيضاء ؟!

يعني لما تقولي الاستثمار وبعد سنوات لا نجد سوى استحمار واستئثار ؟ فمعنى ذلك ان نيتك لم تكن استثمار من اجل الشعب بل من اجلك يعني يحددوا نواياهم على انفسهم او شلتهم او حزبهم او مؤيديهم فيبنون كروشهم ويشيدون قصورهم ويسلحون مرافقيهم ويدعمون عناصرهم واحزابهم بالمناصب ويحسبون نيتهم لليمن مع ان نيتهم وقف للذرية من الدبابير.

حجم السلع يتناقص عاما بعد عام واسعارها ترتفع لأن نية المصنعين تتناقص ، وحجم الغش التجاري والتهريب يزداد بشكل مرعب لأنك نية الشجع والطمع وانعدام الرقابة والمقاييس تزداد.

الخدمات تتدهور شيئا فشيئا حتى اننا صرنا الشعب الوحيد في العالم الذي يستخدم الموبايل في الاضاءة اكثر من الاتصالات وشفنا اليوم اعلانات عن ملاعق مضيئة تحسبا لرمضان حتى لاناكل في الظلام على الاقل تستضي الملعقة اللي بتأكل فيها.

ما يسمى التأمينات ، بصفتي موظفا في الدولة استطيع ان ابصم بالعشرين بأنها اسخف نكتة في هذه البلد فكل المبالغ التي يتم خصمها منا لم نجد منها شيئا فعلام ماذا تؤمنون ؟ نريد من يؤمنا من خرافاتكم وبعسساتكم ، رجعوا لنا ما خصمتموها وما تخصمونه من معاشاتنا فوجودكم من الاساس كان يعتمد على الخصم فقط هذه النية ولهذا كان قدركم الافلاس ناقص انتم كمان تقولوا لنا التأمينات بالنيات يعني تخصمون وتقطعون من معاشاتنا وتقولون قد امنا عليكم بالنية وكما قال الشاعر متيم بالهوى يحكي حكاية هبر محشية معاكم صادق النية.

أي خبطات ؟

«اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي»

Ghurab77@gmail.com

الربيع العربي وفاعلية المجتمع

باسم الشعبي
b.shabi10@gmail.com

الثورات الشعبية السلمية أعادت الحياة للمجتمع من جديد بأدوات عصرية وطبيعية (الكلمة،الفكر... النضال السلمي) مسجلة في الوقت نفسه إدانة واسعة وكبيرة لأدوات العنف ومراحله الماضوية في الطريق صوب إنتاج المجتمع الإيجابي

تسقط الثورة الاستبداد وفي الوقت نفسه تعمل على بناء المجتمع كعامل طبيعي لبناء الدولة، العرب بأمس الحاجة قبل الشروع ببناء الدولة أو مشروع النهضة العربي إلي بناء المجتمع عبر المبادرات الشعبية والبرامج المدنية المجتمعية.

فالمجتمع بما هو عامل طبيعي لبناء مشروع النهضة تعرض للتدمير والاستبعاد الاجتماعي من قبل الأنظمة المستبدة التي راهنت على تنويم المجتمعات كي تؤسس لمشروعات التوريث ودولة العائلة الديكتاتورية بعيداً عن فاعلية وإيجابية المجتمع الحي الذي يثور على الاستبداد وأدواته فيقتلع الظلم ويقيم العدل مكانه،يزيل حكم الفرد،ويقيم دولة الحرية والديمقراطية،دولة الشعب،دولة المجتمع الحي والتفاعلي الذي تعلب حركته وفاعليته دور الموجة والمرشد لحركة النخب السياسية الحاكمة.

الثورات الشعبية السلمية أعادت الحياة للمجتمع من جديد بأدوات عصرية وطبيعية (الكلمة،الفكر...النضال السلمي) مسجلة في الوقت نفسه إدانة واسعة وكبيرة لأدوات العنف ومراحله الماضوية في الطريق صوب إنتاج المجتمع الإيجابي الذي نتحدث عنه والذي ينبغي أن يأخذ موقعه الطبيعي ضمن بناء مشروع النهضة.

لبنة المجتمع الحي هو الإنسان وبناء الإنسان يأتي قبلاً على بناء الدولة والمجتمع،والثورات أو الربيع العربي بدأ أولاً بتحرير الإنسان من المعيقات والكوابح التي رسختها أنظمة الاستبداد داخل المجتمع والإنسان نفسه قبل أن تطلق له الثورة العنان في إسقاطها ومن ثم إزالة آثارها ضمن عملية هندسية وسلمية وحضارية طويلة.

وبما أن الثورة عبارة عن مبادرة شعبية قام بها فرد أو جماعة قبل أن تتحول إلى فعل شعبي كبير وعريض،فإنه يفترض أن يكون للمبادرات الشعبية والمدنية والبرامج المجتمعية التي تتمخض عنها دور رئيس يحظى بالدعم المجتمعي والرسمي والواسع لمواصلة عملية بناء المجتمع الحي والإيجابي بكل أشكاله وأدواته المدنية والحضارية.

بهذه العملية الثورية نبقي الربيع حياً ومزهراً لأننا أمام عملية بناء صعبة وشاقة يفترض أن تطال كل الأشكال والأدوات المجتمعية والثورية إذا ما أردنا التأسيس لمشروع يمني أو عربي نهضوي كبير.

بصمة حروف

تقويض فكرة الدولة ..!

عبدالخالق النقيب

> ماذا لو تحرر الجميع من سطوة الماضي وما به من ولاءات حزبية وقبلية كم أن ذلك سيمنحنا ظروفاً أكثر ملاءمة للمستقبل

>،، لم تتجل أو تتكشف حتى اللحظة كثير من أسرار الغموض التي تلتف حول القضايا العالقة والأكثر تأثيراً وأشد حاسيسة ، مازالت تتسبب في تضييق الخناق عليها ومنعها من التنفس والانطلاق ، لم يعد أحد يشك أن ثمة متربصاً بالمستقبل والحياة برمتها ، حريص على حصرنا في زاوية يعلم أنها ستزيد من حدة التعب والألم ، المناخ الذي يروقه كثيراً ولا يعطل عليه صفو الأماني والأحلام ، حين يعيش ويفرض علينا العيش في ظله يزهو وينتابه شعور الهيمنة ويستلذ بنكهة التملك الشهواني المجرد من الأخلاق، الاضطراب يمكنه من جني المزيد من الأرباح ويمنحه الفرصة الكافية ليدر المكاسب السياسة والجهوية .

> مضى الكثير من الوقت دون انفراج ملحوظ ، الغموض وحده هو ما يتراكم ويتكدس بعقده وتداخلاته كل يوم ،الأيام تصر إلا أن تكون حياتنا ومستقبلنا طي المجهول ، ما يجب أن يكشف من حقائق واستدلالات يجلب لها من المسوغات والذرائع ما يكفي لمداراتها والحرص على مواربتها ، وفي أحيان كثيرة يتحول إلى منطلق تفرضه المرحلة وتقتضي المصلحة الوطنية فعله وتخفيه مدى الدهر ، فيما لا يأبه أحد بأمر الشعب ومرارته وهو يستمر في النزيف ودفع الثمن ، يبدو الشعب وسط هالة التجهيل كما لو أن قدراً يعمد في ترويضه على صبر ما لا يحتمل ولا يطاق وإعداده للتحمل والمكابدة لمنحه شرف الآية الكريمة " خلق الإنسان في كبد".

> الناس متعبون ولم يعد بإمكانهم استيعاب أن يكونوا ضحية لعبة سياسية قذرة لا تعترف بقوانين الإنسانية ولا تؤمن بمبادئ الضمير الوطني ، متى سيتمكن الساسة والقادة في المجتمع من الخروج من محنة المحاصصة والابتزاز وعقد الصفقات البينية ، ليتوقف تعب الناس وأرقهم مع الحاضر والمستقبل ، علهم يكتشفون في رحلة بحثهم المرهقة بارقة أمل يشرح صدورهم ويضيء وهج الفرح الخافت في القلوب.

> ماذا لو تحرر الجميع من سطوة الماضي وما به من ولاءات حزبية وقبلية كم أن ذلك سيمنحنا ظروفاً أكثر ملاءمة للمستقبل ، التراكمات المزمنة والانخراط مع الأفعال الابتزازية تقويض لفكرة الدولة وتشتيت لجهودها في استعادة ذاتها ولملمة ما تبقى وجودها .

المشاكل قبل القضايا

عبدالله السالمي
Assalmi2007@hotmail.com

كثيرة هي اللافتات التي يمر بها راهن المشهد السياسي المحلي، وكثيرةٌ هي العناوين التي تتنافس الأحزاب والتنظيمات السياسية وما في حُكمها

>،، بحسب تعبير الدكتور سليم الحص، المفكر ورئيس وزراء لبنان الأسبق، فـ«الإنسان حين يُواجَه بمشكلة وقضية، تغلب المشكلة في نفسه على القضية، وتتمثل بالقول: "لا تسلْ أمّاً تبحث عن قوت لطفلها الجائع: كيف تُحرّر القدس؟"». ويضيف: «كيف تُحرر القدس قضية كبرى، وإذا سألتَ هذه الأم عن كيف تحرر القدس، ستجيبك: أعطني قوتاً لطفلي أولاً!».

بدا لي أنّ هذه الملاحظة جديرة بالاستحضار والتأمّل كواحدة من أهم المعايير التي تساعد على قياس مدى اقتراب النخب السياسية والفكرية، في اشتغالها النظري والعملي، من الهمّ اليومي للمواطن العادي.

كثيرة هي اللافتات التي يمر بها راهن المشهد السياسي المحلي، وكثيرةٌ هي العناوين التي تتنافس الأحزاب والتنظيمات السياسية وما في حُكمها، بعد اتفاقها على إدراجها بمكان الصدارة في سُلّم القضايا الوطنية، على تشخيصها من حيث الأسباب والجذور والتمظهرات، وصولاً إلى اقتراح الحلول والمعالجات.

وابتداءً من الصيغة التي يُراد للعقد الاجتماعي الجديد أن يكون عليها، وبما يُنتهَى إليه من دستور يتحدّد في ضوئه شكل الدولة ونوعيّة نظام الحكم، إضافةً إلى ما هي من القضايا سابقة على كل ذلك كالقضية الجنوبية - من حيث أنّ تحديد جملة من الأمور، بما فيها شكل الدولة، يتوقف على ما سيُصار إليه بخصوصها - وصولاً إلى قضايا أقل عمومية كقضية صعدة، وأخرى تفصيلية وإجرائية كالنظام الانتخابي؛ فإنّ الاشتغال على كل هذه القضايا وسواها من العناوين، وبالرغم من أهميته، يظلّ في أعين الغالبية العظمى من المواطنين اشتغالاً نخبوياً، يعني مراكز القوى وحدها.

هنا تأتي أهمية ما سبق اقتباسه من الدكتور الحص، فجدليّة «القضية والمشكلة» تحسَم، في حال حضورهما، معاً لصالح الأخيرة، وبالنسبة للمجتمع اليمني الغارق في طوفان من المشكلات اليوميّة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مشكلة الضائقة المعيشية المتفاقمة ومشكلة انقطاع الكهرباء، يغدو من البديهي أنْ يصرفَ الكثيرُ من أفراده النظرَ عمّا يُسَوِّل السياسيون لأنفسهم وسْمها بالقضايا المصيرية..فهل يجْهل السياسيون هذا الحقيقة، أم يتجاهلونها؟!

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388